

Distr.: General
3 August 2021
Arabic
Original: English



لجنة القانون الدولي

الدورة الثانية والسبعون

جنيف، 27 نيسان/أبريل - 5 حزيران/يونيه،

و 6 تموز/يوليه - 7 آب/أغسطس 2020

ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي

ورقة مسائل أولى من إعداد بوغدان أوريسكو ونيلوفر أورال، الرئيسان المشاركين للفريق
الدراسي المعني بارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي

تصويب

1 - الفقرة 94

يُستعاض عن نص الفقرة بما يلي:

94 - أعربت جامايكا، في بيانها لعام 2019⁽¹⁸⁹⁾، عن أملها في أن يحفز عمل اللجنة بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر تطوير القانون الدولي بشأن تغير المناخ بطريقة تدعم الأمن والاستقرار، وتحمي أضعف المجتمعات المحلية والدول. وأبلغت جامايكا أيضاً أنه لا يسعها ألا تحمي نفسها من ارتفاع مستوى سطح البحر، بغض النظر عن ارتفاع التكلفة.

2 - الفقرة 173

فيما يخص عبارة البحر الإقليمي سيصبح جزءاً من المياه الداخلية للدولة الساحلية تصبح على النحو التالي: المياه الداخلية للدولة الساحلية ستصبح جزءاً من بحرها الإقليمي.

(189) جامايكا (A/C.6/74/SR.27، الفقرتان 2 و 3).



3 - الفقرتان 175 و 176

يُستعاض عن نص الفقرة بما يلي:

175 - يمكن أن يؤدي انتقال جزء من المياه الداخلية إلى البحر الإقليمي إلى تغيير نظام مرور السفن التي ترفع أعلاما أجنبية من نظام المياه الداخلية، حيث تتمتع الدولة الساحلية بولاية قضائية إلزامية وإنفاذية كاملة، بما في ذلك الحق في ممارسة ولاية جنائية ومدنية، إلى نظام الاعتراف بحق المرور البريء. ولن تتغير حقوق الدولة الساحلية في قاع البحر وباطن أرضه في البحر الإقليمي نظراً لأن الدول الساحلية تمارس السيادة على قاع بحرهما وباطن أرضه.

176 - وفي مقابل ذلك، فإن التغيير في المنطقة البحرية والنظام المقترن بها من شأنه أن يعود بالفائدة على الدول الثالثة ورعاياها، بالنظر إلى أن السفن التي ترفع أعلاما أجنبية ستكتسب حقوق المرور البريء بموجب القانون الدولي العرفي، على النحو المدون في كل من اتفاقية البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي الحالة المعاكسة، تنص الفقرة 2 من المادة 8 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أنه حيث يؤدي رسم خط الأساس المستقيم إلى حصر مساحات مائية وجعلها مياها داخلية بعد أن لم تكن تعتبر كذلك من قبل، ينطبق على تلك المياه حق المرور البريء كما هو منصوص عليه في الاتفاقية. وهذا ما يدل على أن الاتفاقية صيغت مع مراعاة الاهتمام بالحفاظ على نظم المناطق البحرية، وبالتالي استقرار قانون البحار. وأخيراً، لن يتأثر اختصاص الدولة الساحلية في حقوق التحليق لعدم وجود حق في المرور البريء بتحليق الطائرات الأجنبية فوق البحر الإقليمي.

4 - الفقرة 183

بالنسبة لعبارة جنوب المحيط الهادئ تصبح شمال المحيط الهادئ

5 - الفقرة 190 (أ)

يُستعاض عن نص الفقرة بما يلي:

سيؤدي انتقال خط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية في اتجاه البر إلى فقدان الدولة الساحلية لحقوقها في السيادة والولاية القضائية على تنظيم ملاحه الدول الثالثة ورعاياها، غير أنه سيحق للدول الثالثة ورعاياها ممارسة حقوق المرور البريء في البحر الإقليمي الذي كان يشكل في السابق جزءاً من المياه الداخلية للدولة الساحلية؛

6 - الفقرة 195

تُحذف الجملة الأخيرة.

7 - الحاشية 409

تدرج المعلومات التالية في نهاية الحاشية: انظر: Myron H. Nordquist and William G. Phalen, "Interpretation of UNCLOS article 121 and Itu Aba (Taiping) in the South China Sea Arbitration award", in *International Marine Economy: Law and Policy*, Centre for Oceans and Law Policy, vol. 20, Myron H. Nordquist, John Norton Moore and Ronan Long, eds., (Brill Nijhoff, 2017), p. 5